العدد 9 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2025
No. 9 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

دور شركة النفط الوطنية العراقية في السياسة الاقتصادية للعراق ١٩٦٨ ـ١٩٧٢

أ.د. مؤيد شاكر كاظم الطائي
احمد صادق علي العسكري
جامعة ذي قار / كلية الآداب / قسم التاريخ
mouyedaltaee@hmail.com
Alhjrrsam0@gmail.com

الملخص :

هدف البحث الى التعرف على دور شركة النفط الوطنية العراقية في السياسة الاقتصادية للعراق للمدة 1968-1972 ، وخاصة بعد إصدار قانون رقم (123) لسنة 1967 والذي أعاد تأسيس الشركة من جديد لتتمتع بصلاحيات مطلقة بعد إن كانت تابعة للشركات الاحتكارية الاجنبية ، وتمارس نشاطها في التنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه من خلال عقدها العديد من الاتفاقيات مع الشركات التابعة لدول الاخرى مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي وهنغاريا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها من الدول لتطوير علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي والتنقيب عن النفط وحفر الآبار وتدريب كوادر شركة النفط الوطنية العراقية ، فضلاً عن الحصول على القروض لتطوير الصناعة النفطية ، وبحلول عام 1972 وجدت شركة النفط الوطنية العراقية نفسها بموضع البائع الجديد الذي يجب عليه تسويق نفطه ، وبذلك نجحت الحكومة العراقية في زيادة سيطرتها على القطاع النفطي والحد من سيطرة شركات النفط الأجنبية ، وأصبحت شركة النفط الوطنية العراقية هي المسؤول عن تصدير النفط العراقي .

الكلمات المفتاحية : النفط ، شركة النفط الوطنية العراقية ، إيراب ، الاتفاقيات الاقتصادية النفطية.

The role of the Iraqi national oil company in the economic policy of Iraq 1968-1972

Prof.Dr. Muayad Shaker Kadhim Al-Taai
University of Thi-Qar-College of Arts
Ahmed Sadiq Ali Al-Askari
University of Thi-Qar-College of Arts

Abstract:

The research aimed to identify The role of the Iraqi national oil company in the economic policy of Iraq 1968-1972 , especially after the issuance of Law No. (123) of 1967, which re-established the company again to enjoy absolute powers after it was affiliated with foreign monopoly companies, and practice its activity in oil exploration, production and marketing by concluding many agreements with companies affiliated with other countries such as France, the Soviet Union, Hungary, Spain, Italy and other countries to develop friendly relations and economic cooperation, oil exploration, drilling wells and training cadres of the Iraqi National Oil Company, in addition to obtaining loans to develop the oil industry. By 1972, the Iraqi National Oil Company found itself in the position of the new seller who had to market its oil, and thus the Iraqi government

succeeded in increasing its control over the oil sector and limiting the control of foreign oil companies, and the Iraqi National Oil Company became responsible for exporting Iraqi oil.

Key Words : Oil , Iraq National Oil Company , ERAB , Oil Economic agreements .

المقدمـــــــة:

ازدادت مسؤوليات شركة النفط الوطنية العراقية بعد إصدار قانون رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٧، والذي أعاد تأسيس الشركة من جديد لتتمتع بصلاحيات كاملة بعد إن كانت تابعة للشركات الاحتكارية الأجنبية ، وأخذت بعقد الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية ، فكان أول نشاط للشركة هو توقيعها على اتفاقية عقد المشاركة مع شركة إيراب الفرنسية في عام 1968 للتنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه ، لأن إيراب تمتلك رأس المال والكفاءات الفنية والمهارات لتنفيذ العمليات النفطية وزيادة المنافع التي يجنيها العراق بما يتفق مع المصالح الوطنية ، وفي نفس العام بدأت شركة النفط الوطنية العراقية نشاطها في التنقيب عن النفط وتطوير الحقول وإنتاج النفط الخام واستمرت في نشاطها على الرغم من التهديدات المستمرة من الشركات الأجنبية للتحكم في الإيرادات المالية للعراق ، ونتج عن وصول حزب البعث على سدة الحكم بعد انقلاب ١٧_ ٣٠ تموز تغيير إدارة شركة النفط الوطنية العراقية بعد إن كان يديرها مجلس إدارة الشركة وأسندت إدارتها الى (سعدون حمادي).

كما وقعت الشركة اتفاقيتين مع الاتحاد السوفيتي في حزيران وتموز خلال عام 1969 للتعاون الاقتصادي والفني وتدريب الكوادر العراقية لتطوير الصناعة النفطية في العراق وبأيدي وطنية ، فضلاً عن توقيعها اتفاقية في نفس العام مع دول تشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا لنقل النفط العراقي الى دول أوروبا الوسطى ، كما وقعت الشركة اتفاقية مع مؤسسة كيموكومبلس الهنغارية للقيام بعمليات الحفر.

وفي أثر السياسة التي أتبعتها شركة النفط الوطنية العراقية شهدت الصناعة النفطية نمواً ملحوظاً بتطور الحقول وزيادة الانتاج وخطوط الأنابيب سواء للتصدير أو للنقل الداخلي ، فضلاً عن تطور عمليات الاستكشاف والحفر وزيادة عدد الفرق الزلزالية الوطنية وأبراج الحفر، واستطاعت الشركة في عام 1970 تحويل مركز التدريب المهني الذي أسسته وزارة الكهرباء الى مركز للتدريب النفطي مما يساهم في تطوير الصناعة النفطية الوطنية العراقية ، فضلاً عن ذلك وضعت أول خطة لمشاريعها تهدف الى خلق قطاع نفطي وطني يرتفع فيه الانتاج بمعدل ١٠٪ سنوياً يتحول فيه التمويل الحكومي للاستثمارات الى تمويل ذاتي ، وقامت بإعداد مقاولة لإنشاء الميناء العميق الخاص بها من خلال تفاوضها مع مجموعة شركات كوري اليابانية ، فضلاً عن ذلك وقعت الشركة اتفاقية مع شركة Kofi الاسبانية في عام ١٩٧١ لبناء سبع ناقلات تبلغ حمولة الواحدة منها (٣٥) ألف تعهدت الشركة تسليمهن في بداية عام ١٩٧٢، وفي كانون الاول من نفس العام وقعت اتفاقية مع شركة النفط الوطنية البرازيلية لتزويدها بكميات غير محدودة من النفط العراقي، كما وضعت مسودة اتفاقية للتعاقد مع مؤسسة زايجست السوفيتية لتجهيز الشركة بأدوات احتياطية لوسائط نقل النفط العراقي ، كما وقعت اتفاقية مع الشركات السوفيتية لتطوير علاقات الصداقة والتعاون الشامل ، واتفاقية مع شركة ايني ENI الايطالية لشراء النفط العراقي ، وبعد عقد الاتفاقيات وجدت شركة النفط الوطنية العراقية نفسها في موضع البائع الجديد الذي يجب عليه تسويق نفطه ، وأسهمت هذه الاتفاقيات بتطوير كوادر الشركة وأصبحت متخصصة في التنقيب عن النفط والمسح الزلزالي وحفر الآبار، وبذلك نجحت الحكومة العراقية في زيادة سيطرتها على القطاع النفطي والحد من سيطرة الشركات الأجنبية، وأصبحت شركة النفط الوطنية العراقية هي المسؤولة عن تصدير النفط العراقي .

دور شركة النفط الوطنية العراقية في السياسة الاقتصادية للعراق ١٩٦٨ _ ١٩٧٢

شهدت مدة حكومة الرئيس عبد الرحمن محمد عارف حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، مع ذلك فإنها سعت في دعم السياسة النفطية في البلاد من خلال تشريعها لقانوني (٩٧) و(123) لسنة ١٩٦٧، لدعم شركة النفط الوطنية العراقية وأضعاف سيطرة الشركات الأجنبية على الموارد النفطية العراقية ، فوجهت الحكومة العراقية انظارها نحو تطبيق سياسة الاستثمار المباشر للنفط ، من خلال قيامها بالعديد من الإجراءات منها : [1].

أولاً : اتفاقية شركة النفط الوطنية العراقية مع شركة إيراب الفرنسية لعام 1968

ازدادت مسؤوليات شركة النفط الوطنية العراقية وأخذت بعقد الاتفاقيات مع الدول الأخرى لا سيما بعد أن تزامن صدور قانون (١٢٣) مع تغيير سياسة فرنسا تجاه القضايا العربية وخاصة بعد حرب 5 حزيران 1967 [2] .

نتيجة لهذا الموقف بدأت مفاوضات سرية بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة (إيراب) الفرنسية وشركة (سباتيولا) الإسبانية في أواخر شهر أيلول وأوائل شهر تشرين الأول 1967، وأسفرت المفاوضات عن توقيع اتفاق أولي في 23 تشرين الثاني 1967 يسمح بموجبه للشركة الفرنسية بالتنقيب عن النفط في مساحة لن تزيد على أحد عشر ألف كيلو متر مربع يقع جزء منها في المياه الاقليمية العراقية وبعضها في الأهوار [3] .

كان أول نشاط لشركة النفط الوطنية العراقية هو توقيعها بشكل رسمي على اتفاقية (عقد المشاركة) مع مؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية الفرنسية إيراب (ERAB) المملوكة من قبل الحكومة الفرنسية في 3 شباط ١٩٦٨بموجب **القانون رقم (٥) لعام ١٩٦٨** الخاص بالتنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه ، لأن الحكومة العراقية كانت راغبة في التعاون مع مقاولين فرنسيين أكفاء لزيادة المنافع التي يجنيها العراق بما يتفق مع المصالح الوطنية وتطوير الروابط الاقتصادية بينهم وضمن حدود التشريعات النفطية العراقية السارية المفعول ، فضلاً عن ان إيراب كانت تمتلك رأس المال والكفاءات الفنية والمهارات الادارية الازمة لتنفيذ العمليات النفطية بنجاح وزيادة الانتاج والتصدير للنفط العراقي في بعض المناطق المحددة التي لم يتم الكشف فيها عن النفط بعد [4] ، وبذلك تركت الحكومة العراقية مبدأ (الامتيازات) واتجهت نحو مبدأ (عقد المشاركة) أو المقاولة [5].

كان عبد الرحمن محمد عارف قد زار فرنسا في ١٧-10شباط ١٩٦٨ ورافقه في هذه الزيارة (عبد الستار علي الحسين) وزير النفط وعدد من كبار المسؤولين بهدف الحصول على الاسلحة الفرنسية ، ودعم العلاقات التجارية ، وتوسيع التعاون بينهم في مختلف المجالات وبخاصة في مجال النفط واللجوء إلى الطرق العصرية التي تعود بالنفع على العراق في مجال الاستثمار، وأبدت الحكومة الفرنسية رغبتها في بداية تعاون اقتصادي واسع النطاق بينهما [6] .

ونصت الاتفاقية على أن تعمل شركة إيراب الفرنسية كمقاول في نطاق القانونين رقم (٩٧) و(١٢٣) لعام ١٩٦٧، وتعود الملكية في المراحل كافة مع جميع المنشآت النفطية الى شركة النفط الوطنية العراقية ، ومدة العقد (6 سنوات) للبحث والتنقيب و(20 سنة) للاستثمار، وبعد مدة ست سنوات تتنازل الشركات الفرنسية عن جميع الأراضي المتعاقد عليها وتستمر في أعمالها في الحقول المنتجة فقط ، وبعد خمس سنوات من بدأ الانتاج والتصدير تستلم شركة النفط الوطنية العراقية إدارة المشروع وتقوم بجميع العمليات بالتعاون مع الشركة الفرنسية ، وتقسيم النفط المنتج الى نصفين متساويين يعطى أحدهما الى الشركة الفرنسية والآخر لشركة النفط الوطنية تتصرف فيه لمصلحة البلد ، فضلاً عن ذلك تدفع إيراب الى شركة النفط الوطنية مبالغ غير قابلة للرد مجموعها (15) مليون دولار[7].

ورأت الحكومة العراقية في الاتفاق مع إيراب بأنه نموذجي للتعامل مع الشركات الاجنبية ولم يعد بإمكان الشركات أن تنتج النفط بشكل مباشر في المناطق التي استردت من الشركات ، وإنها تمثل من الناحية السياسية أول تطبيق عملي للقانون رقم (٨٠) للاستفادة من الأراضي المعادة بموجبه ، وباتت شركة النفط

الوطنية العراقية هي المالك الوحيد لصناعة النفط ، أما الشركات الاجنبية واستناداً الى الاتفاق فتقوم بدور المقاول نيابة عن شركة النفط الوطنية العراقية [8] .

وقد وصف الرئيس عبد الرحمن محمد عارف الاتفاقية بأنها **" باكورة عملنا من أجل استغلال ثروات بلادنا ، وكلي أمل وثقة بأننا سنخطو في المستقبل خطوات اخرى لتحقيق المنفعة والخير لشعبنا ولأمتنا "** ، وأثنى على جهود المسؤولين في وزارة النفط على ما أبدوه من دور لم يتمكن أحد قبلهم من مفاتحة الشركات النفطية للحصول على الحقوق كاملة[9].

وعد التوقيع على الاتفاقية نقطة انطلاق مهمة للعراق بوصفه مصدراً مهماً يحتوي على احتياطات نفطية كبيرة وكذلك أهميته بالنسبة للشركات العالمية لأنها كانت قابلة للاختراق [10] ، نظراً لعدم امتلاك العراق القدرات المالية والخبرة الفنية اللازمة لاستثمار الثروات النفطية الموجودة في باطن الأرض ، قامت شركة النفط الوطنية العراقية بعقد اتفاق مع الاتحاد السوفيتي نص على قيام الجانب السوفيتي بتقديم المساعدة لشركة النفط الوطنية العراقية في تسويق النفط العراقي والقيام بأعمال المسح الجيولوجي للبحث عن النفط الموجود في شمال العراق [11] .

ثانياً : نشاط شركة النفط الوطنية العراقية في عام 1968

وفي عام ١٩٦٨ بدأت شركة النفط الوطنية العراقية نشاطاتها في التنقيب عن النفط وتطوير الحقول وانتاج النفط الخام من خلال عقود المشاركة والاستثمار الوطني المباشر[12]، وقد استمرت في نشاطها هذا على الرغم من التهديدات المستمرة من الشركات الاجنبية للتحكم في الايرادات المالية للعراق فاعتمدت الحكومة العراقية على نسبة 69.5% من ايرادات النفط لتمويل اقتصادها ، وعلى الرغم من قلة الايرادات والضغوطات إلا انها عوضت النقص بالاعتماد على الاقتراض الخارجي بنسبة 16.9%، وبذلك تكون الايرادات النفطية قد شكلت نسبة 99.3 % في تمويل الخطط الاقتصادية ، حتى شكل النفط المصدر الرئيسي لتمويل الخطة الخمسية (١٩٦٥ – ١٩٦٩) ، وخاصة بعد قيام الشركات بتخفيض الصادرات والتلاعب بالأسعار العالمية للنفط مما أدى إلى فقدان العراق للكثير من التمويل بسبب سيطرة الشركات على الصادرات النفطية والاسعار العالمية للنفط [13] .

دفع هذا الامر مجلس الإدارة لشركة النفط الوطنية العراقية والمتمثل بـ(اديب الجادر)(خير الدين حسيب)[14]، الى الاجتماع بحضور كل من عبد الرحمن محمد عارف رئيس الجمهورية وطاهر يحيى رئيس الوزراء وعبد الستار علي حسين وزير النفط ، وقرر المجتمعون استثمار حقل الرميلة الشمالي استثماراً مباشراً من قبل شركة النفط الوطنية العراقية [15]، وبرأس مال وطني وبمساعدة الاتحاد السوفيتي عن طريق تزويد الشركة بالآلات والمعدات اللازمة لذلك مقابل تزويد الآخر بالنفط العراقي [16] .

ولدت هذه الخطوة ردود فعل سلبية لدى الأوساط النفطية العالمية ، فأنعكس ذلك على المقالات التي ملأت الصحف والمجلات الاجنبية المختصة بالشأن الاقتصادي والنفطي وخاصة في موضوع استثمار العراق المباشر في (حقل الرميلة)، وأوضحت الضرر الذي سيلحق بالشركات النفطية العاملة في العراق في حال تم تطبيق هذه السياسية ، وأرادت الحكومة العراقية من سياستها تلك التحكم في حجم الموارد النفطية وتوسيع تجارة النفط حيث كانت تسعى إلى انشاء قطاع نفطي وطني [17]، ولكن عدم الاستقرار الأمني وسوء الأوضاع الاقتصادية ومضاعفتها للضرائب ولد استياء شعبي كبير وفشل الحكومة في إيجاد نظام حكم مستقر ودائم لكثرة الخلافات بين أعضائها واستقالات بعضهم [18] .

استغل البعثيون ذلك من أجل العودة إلى السلطة وخاصة بعد أن تم إقصائهم عن الحكم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ فأجرى حزب البعث المنحل [19] ، اتصالات مع أطراف عديدة للقيام بانقلاب ضد الحكومة ومنها مجموعة من ضباط القصر وهم (عبد الرزاق النايف)[20] و(ابراهيم الداوود) [21]، وكان الداوود هو

أداة التخطيط لانقلاب ١٧-30 تموز ١٩٦٨ بالاشتراك مع النايف و(احمد حسن البكر)[22] ولم تكن هنالك علاقة بينهم ولكن جمعتهم المصالح المشتركة لأسقاط نظام عبد الرحمن محمد عارف [23] .

تمكن الضباط من اسقاط حكومة عبد الرحمن محمد عارف بانقلاب عسكري يوم 17 تموز ١٩٦٨ [24] ، حيث أذيع صبيحة يوم 17 تموز ١٩٦٨ البيان الأول للانقلاب وتضمن ثلاث قرارات منها إعفاء عبد الرحمن محمد عارف من منصبه وإحالته إلى التقاعد واعفاء حكومة طاهر يحيى، وتشكيل (مجلس قيادة الثورة) يتولى إدارة شؤون الجمهورية ، وكذلك وضع البيان الخطوط الرئيسية لتوجهات الحكومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعادة النظر بالقوانين والانظمة ومحاسبة المفسدين [25] .

في السياسة الاقتصادية أكد البيان منذ البداية ميل حكومة البعث نحو تأميم صناعة النفط العراقية والاهتمام بمصالح الشعب من خلال التحرر السياسي والاقتصادي ، وانتهاج سياسة نفطية مستقلة بعيداً على الاحتكارات العالمية ، ودعم شركة النفط الوطنية العراقية وتمكينها في إنشاء قطاع نفطي مستقل ، والمباشرة بالإنتاج بعيداً عن المساومات ، ودعم مؤسسات القطاع العام وتطويرها والاهتمام بالقطاع الخاص ، وزيادة اعتماد العراق على واردات النفط من خلال تطوير قانون الاصلاح الزراعي [26] .

أستقبل الشعب العراقي الانقلاب بلا مبالات مطلقة ، ونتج عنه نشوء (مجلس قيادة الثورة) وأصبح احمد حسن البكر رئيساً للجمهورية [27]، ثم تم إعلان التشكيلة الوزارية الجديدة في اليوم التالي للانقلاب برئاسة عبد الرزاق النايف وضمت ست وعشرون وزيراً[28]، إلا ان الحكومة الجديدة كانت عاجزة وغير قادرة على تحقيق أي تقدم في أعمالها، بسبب الخلافات بين البعثيين ومجموعة النايف- الداوود وعدم اتفاقهم على اتباع سياسة اقتصادية موحدة وخاصة في مجال النفط ، فضلاً عن ان كلا الطرفين حاول السيطرة على الاعلام والجيش فأراد حزب البعث أن تكون السلطة بيده بعد انقلاب 17 تموز 1968، لكي لا تتكرر تجربة عام 1963عندما تم اقصائهم من قبل عبد السلام عارف ، فضلاً عن إن بريطانيا قد أعطت الضوء الأخضر الى حزب البعث لتصفية عبد الرزاق النايف وابراهيم الداوود كرد فعل منها ضد تصريح النايف الذي قال ((**ان حكومته ستتخذ اتجاها مستقلا عن قضايا النفط ، وانها ستعيد النظر في كل الاتفاقيات المعقودة بين العراق وشركات النفط**)) [29] .

استغل البعثيون فرصة سفر وزير الدفاع ابراهيم الداوود لتفقد قوات صلاح الدين المرابطة في الاردن في يوم 29 تموز 1968 لتحريك الخطوط وتصفية عبد الرزاق النايف والانقلاب على وزارته وسحب البساط من تحت أقدامه ، فقام البعثيون بالانقلاب في صباح يوم 30 تموز1968 من خلال استدراج النايف الى القصر بدعوته لحضور وليمة غداء مع رئيس الجمهورية احمد حسن البكر حيث تم استقباله بحفاوة وتمت مناقشة العديد من المسائل التي تخص سياسة البلاد الداخلية والخارجية ، وكانت الأوامر قد صدرت للواء المدرع العاشر لدخول بغداد والسيطرة عليها ، وبنفس الوقت تمكنت مجموعة أخرى من البعثيين من الدخول الى القصر والقاء القبض على عبد الرزاق النايف أعتقل وأخذ الى معسكر الرشيد وتم تسفيره في اليوم نفسه بواسطة طائرة عسكرية الى المغرب اذ تم تعيينه سفيراً فيها ، أما ابراهيم الداوود فقد اعتقله البعثيون ومن ثم صدر أمراً بتعيينه سفيراً في إسبانيا ، وبعد نجاح الاقصاء أذاع رئيس الجمهورية احمد حسن البكر البيان رقم (27) مساء يوم 30 تموز الذي حل مجلس الوزراء وأعاد تشكيل مجلس قيادة الثورة ، وتعيين احمد حسن البكر رئيس للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة [30] .

وفي يوم 31 تموز 1968 تم اعلان التشكيلة الوزارية الجديدة والتي كان الهدف منها مواصلة المفاوضات مع الشركات الاجنبية لزيادة الانتاج ، وإن العراق لم يتمهل في الحصول على حقوقه ولن يقبل أي مماطلة أو تسويف أو التفاف على حقوقه ، فعملت على تطوير شركة النفط الوطنية العراقية بزيادة عدد الملاكات الخاصة بها من الجيولوجيين والفيزيائيين والمهندسين بعد إن كان عدد العاملين فيها لا يتجاوز (20) مهندس ومن الجيولوجيين والفيزيائيين (17) شخص ، وزيادة عدد ناقلات النفط ، فتم تأسيس(شعبة الناقلات النفطية) في ايلول ١٩٦٨ ومهمتها هي اعداد خطة للعمل وتأمين الكوادر من السواق وتعبئة وتفريغ وصيانة ، كما سعت الحكومة الى زيادة عدد الفنيين ، فكانت هذه خطوات مهمة لإدخال الشركة في مجال الاستثمار المباشر وعدم الدخول في صراع مبكر مع الشركات الاجنبية [31] .

أستقر الوضع السياسي في العراق وأخذ مساره الطبيعي بعد انقلاب 1968 وغيرت الحكومة العراقية إدارة شركة النفط الوطنية العراقية بعد إن كان يديرها مجلس إدارة الشركة والمكون من تسعة أعضاء بما فيهم الرئيس ونائبه كما ورد في المادة التاسعة من قانون رقم (11) لسنة 1964 والمادة الحادية عشرة من قانون رقم (123) لعام 1967، وأسندت إدارتها الى (سعدون حمادي)[32] ، في 15 تشرين الثاني ١٩٦٨ فكرس جهوده من أجل تطوير الشركة لا سيما وان العمل الجديد كان خارج نطاق اختصاصه فتوجه إلى دراسة الكتب الخاصة بالنفط وفي هذا الشأن يقول : ((**تسلمت الشركة فلم أجد فيها من الدراسات غير دراسات عن استثمار حقل شمالي الرميلة واتفاقية الحكومة العراقية مع شركة (إيراب) الفرنسية، وكان عدد العاملين في الشركة من المهندسين سبعة عشر مهندساً ومن الجيولوجيين والفيزياويين سبعة عشر أيضاً**)) ، ومن هذا المنطلق أضطر حمادي الى تعيين عدد من الفنيين والمهندسين والإداريين ونقل عدد آخر من شركات النفط العاملة في العراق على الرغم من معارضة الكثير من المسؤولين ، وتمكن من تطوير العلاقات النفطية مع الاتحاد السوفيتي فكانت هذه الفترة غنية بالنشاط والعمل والمبادرة[33].

ثالثاً : الاتفاقيات التي عقدتها شركة النفط الوطنية العراقية مع الشركات الاجنبية للمدة 1969-1972

عقدت الشركة اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في حزيران 1969 [34] ، وذلك لتدريب كوادر شركة النفط الوطنية على العراقية على يد شركة (مشينو اكسبورت) (Meshino Export)، وتزويد العراق بالمعدات ومواد الحفر والمكائن ، فضلاً عن منح العراق قرضاً بقيمة (٢٥) مليون دولار، ومدة العقد (7) سنوات قابلة للتمديد باتفاق الطرفين ، فكانت المعدات والمواد المجهزة والتي اشتراها العراق من الاتحاد السوفين تقدر قيمتها بـ(٧٠) مليون دولار [35] .

وفي 14 تموز1969 وقعت الشركة مع الاتحاد السوفيتي اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني من أجل تطوير صناعة النفط الانتاجية ، فحصلت الحكومة العراقية على قرض بقيمة (٢٤) مليون دينار ويمكن للعراق تسديده من خلال النفط المنتج من حقول شركة النفط الوطنية العراقية [36] .

لقد مثلت هاتان الاتفاقيتان دعماً سوفيتياً لشركة النفط الوطنية العراقية ، وهدفت منه موسكو الى إعادة الحيوية للنضال ضد الإمبريالية في إطار المصالح النفطية ، وأعطت الشركة الثقة في قدرتها على تشغيل الصناعة النفطية وتطويرها وبأيدي وطنية عراقية بعد إن زادت مهارة الكوادر العراقية في تشغيل حقول النفط ، فضلاً عن التخلص من الصين التي حاولت إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة وبذلك تطورت العلاقات العراقية السوفيتية ، وكان للاتفاق أهمية سياسية واقتصادية حيث أظهر الاتحاد السوفيتي وقوفه الى جانب العراق في استغلال حقل نفطي منتزع من شركة أجنبية وإنه في حالة النزاع بين الدول المنتجة والدول المستثمرة فإنه يقف الى جانب الدول المنتجة مما يقطع الطريق أمام فرص المقاطعة [37] .

كما وافقت دول تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ويوغوسلافيا في تشرين الثاني 1969على عقد اتفاقية مع شركة النفط الوطنية العراقية لنقل النفط العراقي الى دول أوربا الوسطى ، من خلال تعاون هذه الدول لأنشاء خط أنابيب يمتد بطول 560 ميلاً عبر أوربا الوسطى لنقل حوالي (19) مليون طن سنوياً من النفط الخام العراقي الى هذه البلدان ، فضلاً عن ذلك تعهدت تشيكوسلوفاكيا ببناء مصفاة نفط في البصرة ، وتعهدت المجر بمساعدة شركة النفط الوطنية العراقية في حفر الآبار في منطقة الرميلة الشمالية وفي محافظة كركوك ، كما قدمت دول المجر وبلغاريا ورومانيا وألمانيا الشرقية ويوغوسلافيا لشركة النفط الوطنية العراقية اعتمادات لشراء المعدات والخدمات والمساعدة الفنية التي تحتاجها [38] .

فضلاً عن ذلك عقد العراق اتفاقية مع (مؤسسة كيموكومبلس) (chemo complex foundation) الهنغارية للقيام بعمليات الحفر في 21 تشرين الأول ١٩٦٩، وتعد هنغاريا من أولى الدول الصديقة

التي تعاونت مع العراق في كافة ميادين النفط ، فقامت المؤسسة بإنجاز حفر أربعة آبار نفطية في حقل شمالي الرميلة [39] .

وبالفعل تدفق النفط من طبقة المشرف في أول بئر نفطي في حقل شمالي الرميلة في ١٨ أيلول١٩٧٠ من قبل شركة النفط الوطنية العراقية وبكادرها الفني العراقي وأجهزتها ومعداتها الخاصة وذلك بعد المفاوضات العديدة من قبل الشركة الوطنية مع الشركات الأجنبية [40] .

انسجاماً مع هذه التطورات وفي الأول من كانون الثاني ١٩٧٠ صدر المرسوم الجمهوري بتنصيب سعدون حمادي وزيراً للنفط ، فضلاً عن إدارته للشركة فكان قد اكتسب الخبرة من إدارته لشركة النفط الوطنية العراقية ، وسعى للحصول على حق العراق في موارده النفطية ، فقام بإلغاء مجلس إدارة النفط لعدم جدواه ، فكان إدارياً حازماً ووزعت صلاحيات المجلس على المؤسسات النفطية التابعة للوزارة [41] ، عقب ذلك وتحديدا في ١٥ شباط ١٩٧٠ فقد صدر **قانون رقم (٢٤) لسنة١٩٧٠** والمعروف باسم **(قانون تعديل قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم(80) لسنة 1961)**، والذي حصر الاستثمار بشركة النفط الوطنية العراقية [42] .

وفي أثر السياسة التي اتبعتها شركة النفط الوطنية العراقية شهدت الصناعة النفطية نمواً ملحوظاً بتطوير الحقول وزيادة الطاقة الإنتاجية وخطوط الانابيب سواء للتصدير أو للنقل الداخلي وموانئ تصدير النفط في تركيا والخليج وخزن المشتقات النفطية ، فضلاً عن تطور عمليات الاستكشاف والحفر، وزادت شركة النفط الوطنية العراقية في عدد الفرق الزلزالية الوطنية وأبراج الحفر التي كان يشغلها أطقم وطنية [43] .

استطاعت الشركة في عام١٩٧٠ تحويل مركز التدريب المهني الذي أسسته وزارة الكهرباء لتخريج الملاكات المختصة في الكهرباء والميكانيك والذي بقي معطلاً لعدم وجود العدد الكافي من الطلبة وتم الحاقه بالشركة في (٤ تشرين الأول ١٩٧0) وأصبح مركزاً للتدريب النفطي ويساهم في تطوير الصناعة النفطية العراقية [44] .

وضعت الشركة أول خطة لمشاريعها الهادفة إلى خلق قطاع نفطي وطني يرتفع فيه الإنتاج بمعدل ١٠ % سنوياً ، وفيها يتحول التمويل الحكومي للاستثمارات إلى تمويل ذاتي خلال عام١٩٧5 وخصص لها(٤٩٨) مليون دينار وتشمل مختلف المجالات النفطية ، وأهم تلك المشاريع هي امتلاك اجهزة الحفر ومد خطوط الأنابيب الى الخليج العربي وإنشاء ميناء عميق للتصدير وتكوين أسطول الناقلات واستثمار النفط والغاز معاً ، فضلاً عن مشروع مد أنبوب لنقل النفط من العراق إلى البحر المتوسط يمر عبر سوريا ويبلغ طوله حوالي ١٢٥٠ كم ،(850 كم) داخل العراق و(٤٠٠ كم) داخل سوريا ، ولكن في النهاية لم يتم التوصل الى اتفاق بين الطرفين [45] .

اما فيما يخص بناء الميناء العميق فقد بدأت الشركة في بداية عام ١٩٧٠ بأعداد الدراسات النفطية اللازمة لبناء ميناء عميق لتصدير النفط في منطقة الخليج العربي ، ويستقبل ناقلات النفط الكبيرة ، وليحل محل (ميناء الفاو) كونه ميناء صغير الحجم ولا يستطيع استقبال ناقلات تزيد حمولتها على 35 ألف طن وكانت خطة الشركة في أن تبدأ بالإنتاج في الربع الأول من عام ١٩٧٢ [46] .

ولأجل ذلك قامت شركة النفط الوطنية العراقية بإعداد مقاولة لأنشاء الميناء العميق الخاص بها بتاريخ (4 تموز ١٩٧٢) وتفاوضت مع مجموعة من الشركات اليابانية لهذا الغرض وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع حوالي (100) مليون دولار أمريكي ، وتساهم شركة النفط الوطنية بنسبة20% من هذا المبلغ والباقي ٨٠% سوف يمول من قبل الشركات اليابانية التي تنوي التعاقد مع الشركة ، ويسدد هذا التمويل بعد الانتهاء من هذا المشروع ، كما إن هناك عقداً منفصلاً لشراء النفط الخام يغطي قيمة المشروع بأجمعه سوف يتم عقده لاحقا [47] .

قدمت الشركات اليابانية الموجودة في العراق أثناء المفاوضات استفساراً بشأن عدة موضوعات قبل مغادرة وفد الشركات العراق وهي :-

1) الاستفسار بالفقرة (A) / إن الفقرتين 3 و4 من المادة الثانية من قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١٢٣) لسنة١٩٦٧تنصان على مزاولة الشركة نشاطاتها وتكون أموالها من أموال الدولة .

2) أما الاستفسار في الفقرة (B) / ان الفقرتين 1 و4 من المادة السادسة من القانون المذكور تنصان على تخويل شركة النفط الوطنية العراقية عقد القروض الخارجية بموافقة السيد رئيس الجمهورية ولا يتطلب الأمر إلى تشريعات خاصة.

3) الاستفسار بالفقرة (C) / بعد تنظيم الكمبيالات بمواعيد استحقاقها تقدم عن طريقة شركتكم إلى وزارة المالية للتوقيع عليها بصفته ضماناً لها بعد توقيع الاطراف المتعاقدة عليها .

4) الاستفسار في الفقرة (D) / نشير إلى مطالعة البنك المركزي العراقي ، بإمكان الشركات اليابانية تقديم أيه نماذج تراها مناسبة لهذا الشيء وتم الاتفاق بين الاطراف المعنية على اختيار أحدها بعد التعديل إذا تطلب الأمر لينسجم مع العقد أو الاتفاق الذي سيجري[48] .

كانت الإجابة على الاستفسارات كما يلي ، بشأن الفقرة (B) أنه لا مانع لدينا من المصادقة على العقد أو الاتفاقية التي ستعقد بين شركتكم والشركات اليابانية دون الحاجة الى اعداد تشريعات خاصة بالاستفسارات ، وعدم تطرق استفسار الشركات الى موضوع كيفية إطلاق الكمبيالات بل تضمنت كيفية تسديد مبالغها عند الاستحقاق ، كما تضمن عقداً مفصلاً لشراء النفط الخام يغطي قيمة المشروع بأجمعه سوف يتم عقده وهذا يعني أن مبالغ الكمبيالات الخاصة بالاتفاقية سوف تسددها شركة النفط الوطنية العراقية للشركات اليابانية بمواعيد استحقاقها بغض النظر عن ما يكون عليه وضع عقد تجهيز النفط ، وترى أن يكون هناك ترابط ما بين عقد إنشاء الميناء العميق وعقد شراء النفط الخام ، للمزيد ينظر ملحق رقم (5) [49] .

فضلاً عن ذلك وقعت شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع شركة (Kofi) الإسبانية في ايار1971 لبناء سبع ناقلات ، تبلغ حمولة الواحدة منهن (35) ألف طن فقط وتعهدت الشركة تسليمهن في بداية عام 1972[50] ، وفي اذار 1972 تم اكمال بناء خط أنابيب نقل النفط الخام من حقل شمال الرميلة الى ميناء الفاو من قبل مؤسسة تكنو اكسبورت ستروي البلغارية (Techno export story corporation) ويبلغ طوله (138) كم وقطره (28) عقدة وطاقته (18) مليون سنويا [51] .

وفي كانون الأول 1971 وقعت شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع شركة النفط الوطنية البرازيلية (بتروبراس) المملوكة من قبل الدولة ، لتزويدها بكمية غير محددة من النفط العراقي [52].

كما وضعت شركة النفط الوطنية العراقية مسودة اتفاقية للتعاقد مع مؤسسة زايجست السوفيتية بتاريخ 22 كانون الأول 1971 لتجهيز الشركة بأدوات احتياطية لوسائط نقل النفط العراقي ، ويكون الشراء بالطرق الاعتيادية المعمول بها وإن التعاقد يجب ألا يكون بضمان المحتوى الذهبي أو تبديل الدولار الامريكي بعملة أخرى ، وإنما يكون بشروط لا تتعارض مع قوانين التمويل المعمول بها وبالفعل تم التوقيع على الاتفاقية بتاريخ 12 شباط 1972 ، وللمزيد من التفاصيل ينظر ملحق رقم (6) [53] .

فضلاً عن ذلك وقعت الحكومة العراقية معاهدة مع الاتحاد السوفيتي في 9 نيسان 1972 من أجل تطوير علاقات الصداقة والتعاون الشامل وتوطيدها في مختلف المجالات وخاصة في مجال النفط وتضمنت أربع عشرة مادة تنظم التعاون بين البلدين ، ومدة هذه المعاهدة خمس عشرة سنة [54].

كما وقعت شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع شركة إيني (ENI) الايطالية في 10 آذار1972 في مدينة روما الايطالية ، ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن تقوم شركة إيني الايطالية بشراء كمية من النفط الخام العراقي تبلغ (20) مليون طن وبالإمكان زيادة هذه الكمية في ما بعد ، أما المادة الثالثة فقد نصت على أن تدرس شركة النفط الوطنية والشركات الايطالية الممثلة من قبل شركة إيني ، إمكانية زيادة كميات النفط الخام العراقي بعد مرور سنتين على الاتفاقية مع مراعات المصالح المتبادلة بين الطرفين ، كما نصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن تقوم شركة النفط الوطنية العراقية بشراء

المواد والمنتجات التي يتم توريدها من قبل المؤسسات التابعة للشركة الايطالية ، ونصت المادة العاشرة على تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الشركتين لحل جميع القضايا التي تؤثر على تنفيذ الاتفاقية ، وبالفعل تم تصديق الاتفاقية بتاريخ 15 آيار 1972 [55].

وبعد عقد الاتفاقيات وجدت شركة النفط الوطنية العراقية نفسها في موضع البائع الجديد الذي يجب عليه تسويق نفطه ، فأتبعت سياسات لتسويق النفط العراقي عبر الاتفاقيات والدفع لهم بالنفط الخام مقابل الخدمات التي يقدمونها للعراق ، وأسهمت هذه الاتفاقيات بتطوير كوادر الشركة واصبحت قادرة على تكوين فرق متخصصة بالتنقيب والمسح الزلزالي وحفر الآبار، وبذلك نجحت الحكومة العراقية في زيادة سيطرتها على القطاع النفطي والحد من سيطرة شركات النفط الاجنبية التي باتت تخلف المشاكل وتبث الدعاية الاعلامية المرعبة في حق كل من يتجاوز على حقوقها ، وتهديد الشركات الدولية التي ترغب في التعامل مع شركة النفط الوطنية العراقية ، وعلى الرغم من ذلك نجد تصاعد في انتاج النفط وأصبحت الشركة هي المسؤولة عن تصديره [56] .

الخاتمـــــــة

نجحت شركة النفط الوطنية العراقية في السيطرة على القطاع النفطي والذي يعد المصدر الاقتصادي الأول في العراق ، وقد مارست الشركة أعمالها بدعم من الحكومات العراقية المتعاقبة ، من خلال عقدها العديد من الاتفاقيات مع الدول الأخرى خلال المدة (1968-1972) للتنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه من خلال عقود المشاركة والاستثمار الوطني المباشر للنفط ، وخاصة بعد صدور قانون رقم (24) لسنة 1970 المعروف باسم (قانون تعديل قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم(80) لسنة 1961) والذي حصر الاستثمار بشركة النفط الوطنية العراقية ، فضلاً عن تطوير الحقول النفطية وتدريب كوادر الشركة وزيادة عدد ملاكاتها ، فضلاً عن تزويد الشركة بمعدات الحفر والمكائن ومد خطوط الأنابيب الى الخليج العربي وانشاء الميناء العميق لتصدير النفط العراقي ، فضلاً عن دور شركة النفط الوطنية العراقية في تطوير الصناعة النفطية من خلال عقدها العديد من الاتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي مع الدول الاوربية ، وبذلك أصبحت هي المسؤولة عن تصدير النفط العراقي بعد إن كانت تسيطر عليه شركات النفط الاحتكارية الأجنبية .

الهوامـــــــش

[1] - صفاء كاظم عباس ، تأميم النفط العراقي (1972-1975) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2017 ، ص 28 .

[2] - كانت سياسة فرنسا تتمثل في وقوفها على الحياد اثناء حرب الخامس من حزيران 1967 (نكسة حزيران 1967) والتي قادها العدو الصهيوني ضد العرب وبمساندة كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية والتي انتهت بانتصار العدو الصهيوني مما ولد الاستياء لدى الكثير من الدول العربية ضدهم، وفي نفس الوقت أتاح الفرصة للعديد من الدول وفي مقدمتها (فرنسا) لإعادة رسم علاقتها مع العديد من الدول النفطية ، فضلا عن ان قانون (97) لسنة 1967 أتاح الفرصة لشركة النفط الوطنية العراقية عقد الاتفاقيات مع أي شركة ترغب في التعاقد معها ، وكانت هذه الحرية تتم ضمن اطار تبدل المواقف الدولية . للمزيد من التفاصيل ينظر: رياض ساهي مشكور الاعاجيبي ، سياسة العراق النفطية 1968-1975 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2023 ، ص 46 ؛ صفاء كاظم عباس ، المصدر السابق ، ص 24.

[3] - علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق 1963-1968 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 405-406 .

[4] - كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1969، ص 270-271 .

[5] - غصون مزهر حسين المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958-1968 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، 2005 ، ص 167 .

[6] - ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية 1963- 1968 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 28 ، (د. ت) ، ص 86 .
[7] - جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1532 ،4 شباط 1968 ؛ علياء محمد حسين الزبيدي ، العهد العارفي في العراق (1963-1968) ، دار عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 486 .
[8] - ستار جبار الجابري ، المصدر السابق ، ص 83 .
[9] - احمد ساجر جاسم الدليمي ، سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي ، عمان، 2019 ، ص 150-151 .
[10] - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية ، مركز العراق للدراسات ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007 ، ص 22 .
[11] - نعمة حسن محمد البكر، المعاهدة العراقية السوفيتية عام 1972 وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، مجلة التاريخ والمستقبل، جامعة عين شمس ، العدد 73 ، كانون الثاني 2023، ص 1208.
[12] - محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، ط 3، لندن – المملكة المتحدة ، 2009 ، ص 124 .
[13] - رياض ساهي مشكور الاعاجيبي ، المصدر السابق ، ص 52-54 .
[14] - خير الدين حسيب : رجل اقتصاد عراقي ، ولد عام 1929 في الموصل ، درس الاقتصاد وعمل محاضرا في جامعة بغداد في الستينات والسبعينات ، اصبح محافظ للبنك المركزي العراقي بدرجة وزير ، ثم اجبر في عام 1974 على مغادرة العراق هو وعائلته الى بيروت واستقر فيها ، ثم تولى ادارة مركز دراسات الوحدة العربية الذي ساهم في تأسيسه مع نخبة من السياسيين والمفكرين العرب في عام 1975 في بيروت واستمر في ادارته لأكثر من ثلاثين عاماً حتى استقالته في منتصف عام 2017 ، توفي في 12 اذار 2021 في بيروت . ينظر : مذكرات خير الدين حسيب ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 39 ، العدد 45 ، بيروت ، ايلول 2016 ، ص 16-21 ؛ خير الدين حسيب ...وداعاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 13اذار 2021 https://caus.org.lb/ / ؛
محطات في حياة الاقتصادي الراحل د. خير الدين حسيب (1929-2021) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،12 اذار 2021 https://iraqieconomists.net/ar/2021/03/15 .
[15] - احمد ساجر جاسم الدليمي ، المصدر السابق ، ص 163 .
[16] - آلاء عبد الكاظم جبار حسين ، السياسات النفطية وأثرها على الدخل القومي (1958_1968) دراسات تاريخية ، مجلة كلية العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد (53) ، 2021 ، ص 276.
[17] - صفاء كاظم عباس ، المصدر السابق ، ص 28-30 .
[18] - المصدر نفسه ، ص 31-32 .
[19] - علي صالح عباس الحسناوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1973-1979 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2017 ، ص11 .
[20] - عبد الرزاق النايف : ولد في الفلوجة عام 1934 ، وكان من المقربين الى عبد الرحمن محمد عارف وتولى منصب معاون مدير جهاز الاستخبارات العسكرية ، استطاع تشكيل (جماعة ضباط القصر) أو (الثوريين العرب) التي كانت تظم بعض من ضباط الحرس الجمهوري والاستخبارات العسكرية ، تولى منصب رئيس الوزراء لمدة قصيرة (17-30 تموز 1968) ثم اطاح به البعثيون ونفي الى خارج العراقي، في لندن تعرض الى العديد من محاولات الاغتيال من قبل المخابرات العراقية وكان آخرها في تموز 1978 والتي توفي على اثرها . ينظر : جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية – العراق (1968-2002)، ط 2 ، بغداد ، 2015 ، ص 46-48 ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط 2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2013 ، ص 380.
[21] - ابراهيم الداوود : ولد في هيت 1929 ، وفي عام 1961 تخرج من كلية الاركان ثم التحق بكلية الحقوق وتخرج منها عام 1965 وشغل منصب قائد الحرس الجمهوري ، واتفق مع زميله عبد الرزاق النايف بمشاركة حزب البعث للقيام بانقلاب 17 تموز 1968 وبالفعل نجح الانقلاب وعلى اثر ذلك عين

وزيرا للدفاع وعين نائبا للقائد العام للقوات المسلحة . ينظر : عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي 1958-1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، 2014 ، ص 151 .

[22] - احمد حسن البكر: رئيس جمهورية العراق (1968-1979) ، ولد في تكريت عام 1914 وتخرج من دار المعلمين في بغداد عام 1932 ، مارس التعليم في تكريت وبغداد ، التحق بالكلية العسكرية عام 1938 وتخرج برتبة ملازم ثان ، وتدرج بالترب العسكرية حتى وصل الى رتبة عقيد عام 1958 ، ساهم في ثورة 14 تموز 1958 ، انتمى لحزب البعث 1960 ، وشارك في انقلاب 8 شباط 1963 وأصبح رئيساً للوزراء ، ثم اصبح رئيساً للجمهورية بعد انقلاب 17 تموز1968 واستمر حتى عام 1979 ، ثم توفي عام 1982 في بغداد . للمزيد ينظر : شامل عبد القادر ، احمد حسن البكر (السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث 1914-1983) ، مكتبة المجلة ، بيروت ، 2016، ص 427 ؛ طالب الحسن ، حكومة القرية ، ج 1، دار أور للطباعة والنشر، بيروت ، 2002، ص 192.

[23]- علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 14-15 .

[24] - عمار علي السمر ، شمال العراق 1958- 1975 دراسة سياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ، ص 342 .

[25] - منشورات الطليعة العربية ، ثورة 17-30 تموز 1968 وبناء العراق الجديد ، تونس ، 1985، ص 6 .

[26] - وليد خالد يوسف حمادي ، العلاقات العراقية – الفرنسية للمدة (1968 - 1988) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2004 ، ص 107-108 ؛

Oles M.Smolansky with Bettie M.Smolansky ,The USSR and IRAQ the Soviet Quest for Influence , Duke University Press Durham and London ,The United States of America , 1991, p. 45 .

[27] - عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص 342 .

[28] - علي صالح عباس الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 18 .

[29] - نقلاً عن : ابراهيم رسول حسين العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968- 1973، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، 2017 ، ص 68-70.

[30] _ ارشد مزاحم مجبل وكامل نواف الغريري ، موجز التاريخ السياسي للعراق المعاصر 1914-2009، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، 2015 ، ص 155 ؛ ابراهيم رسول حسين العامري ، المصدر السابق ، ص 70- 71 .

[31] - رياض ساهي مشكور الاعاجيبي ، المصدر السابق ، ص 57-59 .

[32] - سعدون حمادي : ولد عام 1930 في مدينة كربلاء ، واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، ثم اكمل دراسته الجامعية في بغداد كلية الادارة والاقتصاد ، تم قبوله في بعثة لدراسة الماجستير في الاقتصاد الزراعي في الجامعة الامريكية في بيروت عام 1948 ، ثم اكمل الدكتوراه بنفس التخصص في بعثة في جامعة وسكانسن الامريكية ، بعد تخرجه عمل استاذاً في كلية الزراعة ، وأصبح رئيس تحرير جريدة الجمهورية بعد ثورة 14 تموز 1958 ، وبعد انقلاب 8 شباط1963 اصبح وزيراً للإصلاح الزراعي ، ثم اصبح مديراً لشركة النفط الوطنية العراقية عام 1968، ثم وزيراً للنفط خلال المدة (1970-1974)، ثم رئيساً للوزراء (1990-1991)، وتوفي في المانيا 2007. للمزيد ينظر : حميد مجيد هدو ، الدكتور سعدون حمادي السيرة والعطاء ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .

[33] - المصدر نفسه ، ص 51-52 .

[34] - د.ك. و، البنك المركزي العراقي ، ملفة رقم (154/ 5211001) ، اتفاقية النفط مع الاتحاد السوفيتي ، بغداد ، 1970 ، و 4 ، ص 8 ؛ ساجد سالم موسى مشاري ، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على

النمو الاقتصادي (النفط في العراق حالة دراسية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2017 ، ص 71 .

[35] - جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2128 ، 25 نيسان 1972.

[36] - للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية ينظر : د.ك. و ، البنك المركزي العراقي ، ملفة رقم (154/5211001) ، اتفاقية النفط مع الاتحاد السوفيتي ، بغداد ، 1970، و 6 ، ص 2 .

[37] - نعمة حسن محمد البكر، المصدر السابق ، ص 1211 ؛

Keele University , Development and Planning of The Education System in Iraq 1958 -1982 , Unpublished Master's Thesis , Keele University , Without date of publication , P. 43 .

[38] - Oles M. smolansky With Bettie M. smolansky , Op.Cit , p. 48 .

[39] - نبأ ابراهيم مظلوم الشمري ، مشاريع خطوط نقل النفط العراقي وأثرها على العلاقات مع دول الجوار حتى عام 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية، 2023 ، ص 91 .

[40] - سعدون حمادي ، الأعمال الكاملة ، المجلد الثالث ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008، ص 360 .

[41] - حميد مجيد هدو ، المصدر السابق ، ص 53 .

[42] - جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1842 ، 15 شباط 1970 .

[43] - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، المصدر السابق ، ص 23-24 .

[44] - سعدون حمادي ، المصدر السابق ، ص 385 -386 .

[45] - المصدر نفسه ، ص 387 .

[46] - سعدون حمادي ، المصدر السابق ، ص 442 .

[47] - د.ك. و ، مصرف الرافدين ، ملفة رقم (785 / 5211002) ، عقد الميناء العميق المبرم بين شركة النفط الوطنية وشركة كوري اليابانية ، بغداد ، 1972-1974 ، و1 ، ص 4 .

[48] - المصدر نفسه ، و5 ، ص5- 6 .

[49] - المصدر نفسه ، و 3 ، ص 6.

[50] - رياض ساهي مشكور الاعاجيبي ، المصدر السابق ، ص 73 .

[51] - نبأ ابراهيم مظلوم الشمري ، المصدر السابق ، ص 92 .

[52] - Oles M. smolansky With Bettie M. smolansky , Op.Cit , p. 50 .

[53] - د. ك. و ، البنك المركزي العراقي ، ملفة رقم (170 / 4211002) ، شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع شركة سوفيتية ، 1971-1972 ، و5 ، ص 5 .

[54] - دعاء خالد بندر ، الحصار الاقتصادي وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق (1990 – 2003) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة، 2023 ، ص 7 ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2128 ، 25 نيسان 1972 .

[55] - Omar Naje Musa , Economic Coopeation Between IRAQ And ITALY in The Oil Field (1963-1972 AD) ,Russian Law Journal , University of Anbar , College of Arts , Volume 11 ,Number 9 , 2023, p. 115-116 .

[56] - رياض ساهي مشكور الاعاجيبي ، المصدر السابق ، ص73-74 .

قائـــمة المصـــــــادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة

(1) د.ك. و، البنك المركزي العراقي ، ملفة رقم (154/ 5211001) ، اتفاقية النفط مع الاتحاد السوفيتي، بغداد ، 1970 .
(2) د. ك. و ، البنك المركزي العراقي ، ملفة رقم (170 / 4211002) ، شركة النفط الوطنية العراقية اتفاقية مع شركة سوفيتية ، 1971-1972 .
(3) د.ك. و ، مصرف الرافدين ، ملفة رقم (785 / 5211002) ، عقد الميناء العميق المبرم بين شركة النفط الوطنية وشركة كوري اليابانية ، بغداد ، 1972-1974 .

ثانياً : الوثائق المنشورة

(1) كامل السامرائي ، القوانين الخاصة بالنفط ، مطبعة أسعد ، بغداد ، 1969 .

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية

أ _ الانكليزية

(1)Keele University , Development and Planning of The Education System in Iraq 1958 -1982 , Unpublished Master's Thesis , Keele University , Without date of publication .

ب _ العربية

(1) ابراهيم رسول حسين العامري ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968- 1973، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة كربلاء ، 2017 .
(2) دعاء خالد بندر ، الحصار الاقتصادي وآثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق (1990 – 2003) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، 2023 .
(3) رياض ساهي مشكور الاعاجيبي ، سياسة العراق النفطية 1968-1975 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2023 .
(4) ساجد سالم موسى مشاري ، الموارد الطبيعية الناضبة واثرها على النمو الاقتصادي (النفط في العراق حالة دراسية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2017 .
(5) صفاء كاظم عباس ، تأميم النفط العراقي (1972-1975) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة واسط ، 2017 .
(6) عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي ، الدور السياسي للنخبة العسكرية في لواء الرمادي 1958-1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الانبار ، 2014 .
(7) علياء محمد حسين الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق 1963-1968 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2006 .
(8) علي صالح عباس الحسناوي ، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1973-1979 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، 2017 .
(9)غصون مزهر حسين المحمداوي ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958-1968 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، 2005 .
(10) نبأ ابراهيم مظلوم الشمري ، مشاريع خطوط نقل النفط العراقي وأثرها على العلاقات مع دول الجوار حتى عام 1990 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية، 2023.
(11) وليد خالد يوسف حمادي ، العلاقات العراقية – الفرنسية للمدة (1968 - 1988) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .

رابعاً : الكتب

أ _ الانكليزية

(1) Oles M.Smolansky with Bettie M.Smolansky ,The USSR and IRAQ the Soviet Quest for Influence , Duke University Press Durham and London ,The United States of America , 1991.

ب _ العربية

(1) احمد ساجر جاسم الدليمي ، سياسات النفط في العراق خلال الحكم العارفي ، عمان، 2019 .
(2) ارشد مزاحم مجبل وكامل نواف الغريري ، موجز التاريخ السياسي للعراق المعاصر 1914-2009، مؤسسة ثائر العصامي ، بغداد ، 2015 .
(3) جعفر الحسيني ، على حافة الهاوية – العراق (1968-2002)، ط 2 ، بغداد ، 2015 .
(4) حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون ، النفط العراقي والسياسة النفطية في العراق والمنطقة في ظل الاحتلال الامريكي رؤية مستقبلية ، مركز العراق للدراسات ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007 .
(5) حميد مجيد هدو ، الدكتور سعدون حمادي السيرة والعطاء ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .
(6) سعدون حمادي ، الأعمال الكاملة ، المجلد الثالث ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008.
(7) شامل عبد القادر ، احمد حسن البكر (السيرة السياسية ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث 1914-1983) ، مكتبة المجلة ، بيروت ، 2016 .
(8) طالب الحسن ، حكومة القرية ، ج 1، دار أور للطباعة والنشر، بيروت ، 2002 .
(9) محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي ، ط 3، لندن – المملكة المتحدة ، 2009 .

خامساً : المذكرات الشخصية

(1) مذكرات خير الدين حسيب ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 39 ، العدد 45 ، بيروت ، ايلول 2016، ص 16-21 .

سادساً : البحوث

أ _ الانكليزية

(1) Omar Naje Musa , Economic Coopeation Between IRAQ And ITALY in The Oil Field (1963-1972 AD) ,Russian Law Journal , University of Anbar , College of Arts , Volume 11 ,Number 9 , 2023.

ب _ العربية

(1) آلاء عبد الكاظم جبار حسين ، السياسات النفطية وأثرها على الدخل القومي (1958_1968) دراسات تاريخية ، مجلة كلية العلوم الاسلامية ، جامعة كربلاء ، العدد (53) ، 2021 .
(2) ستار جبار الجابري ، العلاقات العراقية الفرنسية 1963- 1968 ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 28 ، (د. ت) .
(3) علياء محمد حسين الزبيدي ، العهد العارفي في العراق (1963-1968) ، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد ، 2013 .
(4) عمار علي السمر ، شمال العراق 1958- 1975 دراسة سياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2012 .

(5) نعمة حسن محمد البكر، المعاهدة العراقية السوفيتية عام 1972 وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، مجلة التاريخ والمستقبل، جامعة عين شمس ، العدد 73 ، كانون الثاني 2023 .

سابعاً : الصحف والمجلات العلمية

(1) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1532 ،4 شباط 1968 .
(2) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 1842 ، 15 شباط 1970 .
(3) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2128 ، 25 نيسان 1972.
(4) منشورات الطليعة العربية ، ثورة 17-30 تموز 1968 وبناء العراق الجديد ، تونس ، 1985 .

ثامناً : الموسوعات

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط 2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2013 .

تاسعاً : شبكة المعلومات الدولية والانترنيت

(1) خير الدين حسيب ...وداعاً ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 13اذار2021 . https://caus.org.lb
(2) محطات في حياة الاقتصادي الراحل د. خير الدين حسيب (1929-2021) ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ،12 اذار 2021 . https://iraqieconomists.net/ar/2021/03/15